الأمم المتحدة
S/2025/113
مجلس الأمن
Distr.: General
21 March 2025
Arabic
Original: English

الأطفال والنزاع المسلح في اليمن

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدَّم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) وقراراته اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الرابع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في اليمن، وهو يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

ويوثّق الأمين العام في هذا التقرير تأثير النزاع على الأطفال في اليمن، ويسلط الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة الست المرتكبة ضد الأطفال، وهي تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، واغتصاب الأطفال وممارسة غير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضدهم، والهجمات على المدارس والمستشفيات والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات[أ]، وخطف الأطفال ومنع إيصال المساعدات الإنسانية. ويتضمن التقرير معلومات عن الجناة، حيثما كانت تلك المعلومات متاحة. ويبيّن التقرير أيضاً التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك التقدم المحرز من خلال الحوار مع أطراف النزاع.

ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات الموجهة إلى جميع أطراف النزاع بهدف إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنع وقوعها وتعزيز حماية الأطفال في اليمن.

أ لأغراض هذا التقرير، يُراد بعبارة "الأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات" المستعملة في قرارات مجلس الأمن 1998 (2011) و 2143 (2014) و 2427 (2018)، وكذلك في بيانَيْ رئيس مجلس الأمن المؤرخين 17 حزيران/يونيه 2013 (S/PRST/2013/8) و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017 (S/PRST/2017/21)، المدرّسون والأطباء وغيرهم من العاملين في مجال التعليم والطلاب والمرضى.

300425 020425 25-04653 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أُعدّ هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، ويغطي التقرير الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وهو التقرير الرابع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في اليمن، الذي سيقدَّم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويبين التقرير اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال على أيدي أطراف النزاع في اليمن، ويتضمن تفاصيل عن التقدم المحرز في إنهاء هذه الانتهاكات ومنع وقوعها منذ صدور التقرير السابق (S/2021/761)، واعتماد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجاته بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في اليمن (S/AC.51/2022/1). كما يتضمن معلومات عن التقدم المحرز في الحوار مع أطراف النزاع وعن التحديات التي ظهرت في هذا الصدد، وعن تنفيذ خطط العمل وخرائط الطريق. وحيثما أمكن ذلك، حُدِّدت هوية أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة.

2 - ففي المرفق الأول لأحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/78/842-S/2024/384)، ظلت أسماء تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والميليشيات الموالية للحكومة، بما في ذلك السلفيون واللجان الشعبية، مدرجة في قائمة الجزاءات لقيامها بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وظل اسم قوات الحزام الأمني مدرجاً في القائمة لقيامها بتجنيد الأطفال واستخدامهم، وظل اسم الحوثيين (الذين يطلقون على أنفسهم اسم أنصار الله) مدرجاً في قائمة الجزاءات لقيامهم بتجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم، وشن هجمات على المدارس والمستشفيات. كما أُدرج اسم الحوثيين باعتبارهم طرفاً أبرم خطة عمل مع الأمم المتحدة.

3 - وقد تحقَّقَت من المعلومات الواردة في هذا التقرير فرقةُ العمل القطرية للأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ في اليمن. وقد أدت التحديات المتصلة بانعدام الأمن في المناطق المتضررة من النزاع وإمكانية الوصول إليها، لأسباب من بينها القيود التي فرضتها أطراف النزاع على إمكانية الوصول، إلى عرقلة توثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال والتحقق منها. وبالتالي، فالمعلومات الواردة في هذا التقرير لا تمثل النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة التي ارتُكِبت بحق الأطفال في اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات أعلى من ذلك. وحيثما يتعلق الأمر بحوادث ارتُكبت في وقت سابق ولكن التحقق منها لم يتم إلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يُشار إلى أن المعلومات تتعلق بحالة تم التحقق منها في وقت متأخر.

ثانيا - لمحة عامة عن الحالة السياسية والعسكرية والأمنية

4 - في عام 2021 والربع الأول من عام 2022، كانت هناك 52 جبهة من جبهات القتال وحدث تصعيدٌ للنزاع المسلح في محافظات مأرب والبيضاء وتعز والحديدة وحجة وشبوة، وذلك لأسباب من بينها الهجمات عبر الحدود وتزايد عمليات القصف الجوي. وأُبلغ عن وقوع تحولات في الجبهات وتغيرات في الجهات المسيطرة على الأراضي. ففي الربع الأول من عام 2021، شن الحوثيون هجمات بواسطة طائرات مسيّرة وصواريخ على منشأة نفطية ومطار دولي في المملكة العربية السعودية. وواصلوا هجومهم للسيطرة على محافظة مأرب، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، سيطروا على مديريتي حريب والعبْدية. وفي وقت لاحق، وبعد انسحاب قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن، شنت القوات التابعة للحكومة (ألوية العمالقة) هجوماً لتخفيف الضغط على محافظة مأرب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، سيطر

الحوثيون على المناطق التي تم إخلاؤها في مدينة الحديدة ومديرتي الدريهيمي وبيت الفقيه ومعظم المناطق الخاضعة لسيطرة القوات التابعة للحكومة بمديرية التحيتا ومحافظتي عدن شبوة.

5 - وأدى تدهور الحالة الأمنية، بما في ذلك تزايد عدد الخسائر في صفوف المدنيين، إلى أزمة إنسانية كارثية، حيث أدى إلى موجات من النازحين وزاد من أوجه الضعف لدى الأطفال، شملت ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وكان الأطفال الذين يعيشون في محافظات مأرب والحديدة وتعز وصعدة وحجة والضالع والشوبة والجوف والبيضاء هم الأكثر تضرراً. وجاءت معظم الأسر النازحة من محافظات مأرب والحديدة وإب وتعز وصنعاء وشبوة.

6 - وفي 2 نيسان/أبريل 2022، وافقت أطراف النزاع على إبرام اتفاق هدنة برعاية الأمم المتحدة لفترة أولية مدتها شهرين. وجدِّد اتفاق الهدنة بعد ذلك لمدة شهرين مرتين وانتهى رسمياً في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي 7 نيسان/أبريل 2022، وتمشياً مع اتفاق الرياض، فوّض رئيس اليمن "كامل صلاحياته" لمجلس القيادة الرئاسي الجديد المؤلف من ثمانية أشخاص.

7 - ومنذ بداية الهدنة في عام 2022 وحتى أثناء عام 2023، انخفضت مستويات النزوح المرتبط بالنزاع وأعمال العنف وعدد انتهاكات حقوق الطفل انخفاضاً كبيراً. كما أسهمت الجهود التي بذلتها حكومة اليمن وبذلها الحوثيون لتنفيذ الالتزامات بموجب خطط العمل وخرائط الطريق لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، في الحد من أعمال العنف. وساعد التدفق المطرد لواردات الوقود إلى شمال البلاد على تحسين الحياة اليومية للسكان المدنيين.

8 - وفي جنوب اليمن، زاد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من أنشطته، ولا سيما في محافظات البيضاء وأبين وشبوة. وسجِّل في عام 2023 وقوع نزاع مسلح بين القوات التابعة للحكومة وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

9 - وفي عام 2023، احتاج 5,7 ملايين فتى و 5,4 ملايين فتاة إلى المساعدة الإنسانية[1]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى خفض قيمة العملة وانتشار العنف وانعدام الأمن والحصار المفروض على صادرات النفط من قبل الحوثيين والأمطار الغزيرة والفيضانات إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وكانت لعدة سنوات من النزاع المسلح عواقب وخيمة على الأوضاع الإنسانية وعلى مجال حماية المدنيين، وهما أمران اقترنا بانهيار الاقتصاد وتعطُّل النظم الوطنية، بما فيها نظم الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم، مما يهدد قدرة السلطات على الحفاظ على الخدمات العامة الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الذخائر غير المنفجرة مسألة تثير قلقاً أكبر منذ فترة الهدنة وأثناء فترة الهدنة الفعلية، ولا سيما بسبب زيادة حركة السكان المدنيين؛ وحدث ارتفاع في عدد الضحايا المدنيين، حيث مسّ ذلك أساساً بالأطفال وعمليات إيصال المعونة الإنسانية.

10 - وواصلت وكالات الإغاثة الإنسانية العمل في بيئة تزداد صعوبة اتسمت بالعراقيل البيروقراطية وانعدام الأمن والهجمات والاعتقال التعسفي والاحتجاز، وكذلك إنفاذ الحوثيين لقيود تُلزم النساء بمرافقة أحد أفراد أسرهن من الذكور أو "ولي" عند السفر، وتحدّ من حرية تنقل النساء، بمن فيهن العاملات في مجال الإغاثة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، اضطرت وكالات الإغاثة الإنسانية إلى تقليص عملياتها بسبب خصاص في التمويل. وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظل موظفان من موظفي الأمم المتحدة محتجزين

(1) انظر https://yemen.un.org/en/259542-yemen-humanitarian-needs-overview-2024-january-2024.

لدى الحوثيين في صـــنعاء. وقد أُطلق في عام 2023 ســـراح خمســـة من موظفي الأمم المتحدة، كانت قد اعتقلتهم في عام 2022 جماعات مسلحة مجهولة الهوية في محافظة أبين.

11 - ومنذ تشـــرين الأول/أكتوبر 2022، ظلت أطراف النزاع تتعاون مع جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن لتجديد اتفاق الهدنة والدخول في محادثات من أجل اسـتئناف عملية سـياسـية شـاملة لإنهاء النزاع. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى الرغم من الاشتباكات المتقطعة وانتهاء اتفاق الهدنة، كانت ثمة أطول فترة هدوء في القتال الفعلي في البلاد منذ عام 2016. وظلت الســـيطرة على الأراضـــي التي تمارسـها أطراف النزاع دون تغيير منذ عام 2022. وفي كانون الأول/ديسـمبر 2023، التزمت أطراف النزاع بمجموعة من التدابير لتنفيذ وقف إطلاق النار على صـعيد البلاد وأبدت استعدادها لاستئناف عملية سياسية شاملة، برعاية الأمم المتحدة.

12 - وعند نهاية عام 2023، كانت ثمة مخاوف متزايدة من الآثار غير المباشـــرة التي قد يخلفها النزاع في قطاع غزة على اليمن، مما سيزيد الوضـع الإنساني المتردي بالفعل تفاقماً، ولا سيما نقل السلع. ويُخشى أن تؤدي اعتداءات الحوثيين المســـتمرة على الســـفن البحرية وتهديداتهم المســـتمرة بالاعتداء عليها، وشـــن الغارات الجوية التي تســـتهدف الحوثيين في اليمن إلى تفاقم التوترات في المنطقة، مع ما قد يكون لذلك من تداعيات سياسية واقتصادية وإنسانية خطيرة.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

13 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من 539 5 انتهاكاً جسيماً ارتُكبت ضد 422 2 طفلا (997 1 فتى و 425 فتاة). ووقع 193 طفلا من هؤلاء ضـــحايا لانتهاكات متعددة. ولا يزال منع وصـــول المســـاعدات الإنســـانية أكثر الانتهاكات التي تم التحقق منها (806 2)، يليه القتل والتشـــويه (941 1)، والتجنيد والاسـتخدام (564)؛ وبلغ عدد الانتهاكات الجسـيمة الأخرى في المجموع 228 انتهاكاً. وأدت الهدنة القائمة والتزامات أطراف النزاع، بما في ذلك تنفيذ خطط العمل مع حكومة اليمن والحوثيين، إلى انخفاض بنســـبة 50 في المائة في عدد الانتهاكات الجســـيمة التي تم التحقق منها في عام 2023 (809) مقارنة بعام 2022 (596 1).

14 - ونُسـبت معظم الانتهاكات الجسـيمة التي تم التحقق منها إلى الحوثيين (850 2، 51 في المائة)، وجناة مجهولي الهوية (499 1، 27 في المائة)، والقوات المســـلحة اليمنية والقوات والجماعات المســـلحة التابعة لها (000 1، 18 في المائة)، والتحالف (183). وارتُكب أكبر عدد من الانتهاكات الجســـيمة في محافظة أمانة العاصـــمة (838)، تليها محافظات الحديدة (754) وصـــعدة (698) وعدن (503)، والمحافظات الأخرى مجتمعةً (746 2).

15 - ويبيّن عدد الانتهاكات التي تم التحقق منها انخفاضـاً كبيراً بالمقارنة مع التقرير السـابق الذي شـمل فترة أقصر مدتها سنتان، وتم خلالها التحقق من 526 8 من الانتهاكات الجسيمة التي مسّت 503 3 أطفال. وســـاهم اتفاق الهدنة لمدة ســـتة أشـــهر المبرم برعاية الأمم المتحدة (من 2 نيســـان/أبريل إلى 2 تشـــرين الأول/أكتوبر 2022) واســـتمرار تنفيذ اتفاق الهدنة بعد ذلك، وكذلك الجهود التدريجية المبذولة لتنفيذ الالتزامات بموجب خطط العمل وخرائط الطريق لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، التي وقّعتها حكومة اليمن في عام 2014 ووقّعها الحوثيون في عام 2022، في الحد من الانتهاكات الجســـيمة المرتكبة ضـــد

الأطفال. وفي الفترة ما بين عامي 2021 و 2023، انخفض عدد الانتهاكات التي شملت قتل وتشويه الأطفال بنسبة 40 في المائة، والهجمات على المدارس والمستشفيات بنسبة 20 في المائة، وعمليات الاختطاف بنسبة 90 في المائة، ومنع وصول المساعدات الإنسانية بنسبة 95 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة واجهت خلال الفترة نفسها قيوداً في إمكانية الوصول إلى مقاصدها وقيوداً أمنية، وظل الأهالي يخشون الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة خوفاً من الانتقام.

16 - وعلاوة على ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 250 انتهاكاً جسيماً كانت قد وقعت في فترات الإبلاغ السابقة (قبل 1 كانون الثاني/يناير 2021): التجنيد والاستخدام (78 فتى)؛ والقتل والتشويه (112 فتى، 46 فتاة)؛ والعنف الجنسي (4 فتيان، 4 فتيات)؛ والاختطاف (4 فتيان). ونُسبت تلك الانتهاكات إلى الحوثيين (107) والقوات المسلحة اليمنية والجماعات والقوات التابعة لها (57) (القوات المسلحة اليمنية (46)، وقوات الحزام الأمني (9)، ولواء حرس الحدود (1)، وألوية العمالقة (1))، وجناة مجهولي الهوية (51)، والتحالف (30)، وتنظيم داعش (3)، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (1)، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - في اليمن (1).

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

17 - تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد واستخدام 564 من الأطفال (560 فتى و 4 فتيات)، ممن كانت تتراوح أعمارهم بين 8 سنوات و 17 سنة، في عام 2021 (259) وعام 2022 (132) وعام 2023 (173). ويبين المجموع نقصاناً كبيراً مقارنة بالانتهاكات البالغ مجموعها 861 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونُسبت تلك الانتهاكات إلى الحوثيين (345، 61 في المائة)، والقوات المسلحة اليمنية والقوات والجماعات المسلحة التابعة لها (210) (القوات المسلحة اليمنية (86)، وقوات الحزام الأمني (51)، والمجلس الانتقالي الجنوبي (10)، واللواء الخامس (10)، وقوات المقاومة الجنوبية (2)، وقوات الصاعقة (2)، وقوات النخبة الشبوانية (14)، وألوية العمالقة (9)، وقوات الدرع الوطني (8)، وقوات دفاع شبوة (6)، وقوات المقاومة الوطنية التابعة لطارق صالح (المعروفة عادة باسم حراس الجمهورية) (5)، والميليشيات الموالية للحكومة (4)، ولواء حرس الحدود (2)، وكتائب الدعم والإسناد (1))، وجناة مجهولي الهوية (8)، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - اليمن (1). وقد جنِّد معظم الأطفال واستُخدموا في محافظات صعدة (86)، ولحج (71)، وحجة (56)، وذمار (53)، والجوف (57)، والبيضاء (34)، وريمة (34).

18 - وجنِّد ما مجموعه 293 طفلا واستُخدموا في القتال، ممن كانت أعمار 27 منهم تقل عن 15 عاماً، في أدوار الدعم (187)، بما في ذلك كحراس في نقاط التفتيش العسكرية وكمُخبرين وسائقين، وفي أدوار غير معروفة (84). وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أُطلق سراح 33 طفلا أو فرّوا أو أعيدوا طوعاً أو تحت ضغط أسرهم؛ ولا يزال 228 طفلا مرتبطين بأطراف النزاع. وقُتل ما مجموعه 79 طفلا نتيجة لمشاركتهم المباشرة في الأعمال القتالية. ولا يزال مآل الأطفال الآخرين مجهولا. وفي كانون الثاني/يناير 2021 على سبيل المثال، جنّدت القوات المسلحة اليمنية في محافظة الجوف فتى نازحاً كان يبلغ من العمر 15 عاماً وأرسلته إلى معسكر في محافظة مأرب للمشاركة في الأعمال القتالية.

19 - ولا يزال الفقر والبطالة وقلة فرص الحصول على التعليم والتدريب المهني وفرص كسب العيش من العوامل الرئيسية لتجنيد الأطفال. وفي كثير من الحالات، يسعى الأطفال إلى تقديم الدعم المالي لأسرهم. كما ظلت بعض العوامل الاجتماعية، مثل المعايير الثقافية والأيديولوجيات وضغط الأقران،

بما في ذلك تشجيع أفراد الأسرة والزعماء المحليين، تؤثر على السلوكيات وتساهم في تجنيد الأطفال. كما استخدمت أطراف النزاع الدعاية والاختطاف وسيلة لتجنيد الأطفال.

20 - وغالباً ما يُرسل الأطفال الذين يجنِّدهم الحوثيون ويستخدمونهم إلى معسكرات التدريب العسكري ليتعلموا كيفية استخدام الأسلحة، قبل إرسالهم للقتال. وكثيراً ما يرتبط تجنيد الأطفال واستخدامهم بانتهاكات جسيمة أخرى. وقد قُتل بعض الأطفال وشُوهوا أثناء استخدامهم في الأعمال القتالية. ففي كانون الثاني/يناير 2021 على سبيل المثال، في محافظة صعدة، جنّد الحوثيون فتى كان يبلغ من العمر 16 عاماً للخضوع للتدريب العسكري. ثم أُرسل الفتى إلى الجبهات في مأرب، حيث قُتل خلال الأعمال القتالية.

21 - وبالإضافة إلى ذلك، تحققت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام 81 فتى في السنوات السابقة للفترة المشمولة بالتقرير على أيدي الحوثيين (54) والقوات المسلحة اليمنية والجماعات والقوات التابعة لها (25) (القوات المسلحة اليمنية (22)، وقوات الحزام الأمني (2)، وألوية العمالقة (1))، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (1)، وجانٍ مجهول الهوية (1).

حرمان الأطفال من الحرية بسبب ارتباطهم المزعوم بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة

22 - حُرم ما مجموعه 32 طفلا (31 فتى وفتاة واحدة)، كانت تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 عاماً، من حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بأطراف النزاع المتحاربة، حيث احتُجزوا لفترات تتراوح بين 24 ساعة وأربع سنوات. وكان من بين المحتجزين خمسة فتيان سلّمهم الحوثيون إلى السلطات المدنية، تمشياً مع بروتوكول التسليم لعام 2020. وقد تم التحقق مما مجموعه 10 حالات من حالات الحرمان من الحرية في عام 2021، 6 منها في عام 2022 و 16 في عام 2023. وكان هؤلاء الأطفال محتجزين لدى القوات المسلحة اليمنية (19) والحوثيين (13). وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أُطلق سراح 24 من هؤلاء الأطفال؛ بينما لا يزال 8 رهن الاحتجاز. ونظراً لقلة فرص الوصول إلى مراكز الاحتجاز والمواقع العسكرية، لم تتمكن فرقة العمل القطرية من التثبت من بعض الحقائق، ومن ثم فإن العدد الحقيقي الأطفال الذين تحتجزهم أطراف النزاع بسبب ارتباطهم المزعوم بجماعات أو قوات مسلحة قد يكون أعلى من ذلك.

23 - ففي تموز/يوليه 2021 على سبيل المثال، قُبض في محافظة شبوة على فتيان يبلغان من العمر 17 عاماً، كل على حدة، للاشتباه في انتسابهما إلى المجلس الانتقالي الجنوبي. وخضعوا للاستجواب والتعذيب وأُطلق سراحهم في وقت لاحق.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

24 - تحققت فرقة العمل القطرية من مقتل (535) وتشويه (406 1) 941 1 طفلا (554 1 فتى و 387 فتاة) كانت تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 17 سنة. ومن بين هؤلاء الأطفال، قُتل أو شوِّه 799 في عام 2021، و 663 في عام 2022، و 479 في عام 2023.

25 - ونُسبت تلك الانتهاكات إلى الحوثيين (370) والقوات المسلحة اليمنية والقوات والجماعات المسلحة التابعة لها (278) (القوات المسلحة اليمنية (147)، وقوات الحزام الأمني (94)، وألوية العمالقة (20)، والمجلس الانتقالي الجنوبي (10) (بما في ذلك اللواء الخامس (1)، وقوات المقاومة الجنوبية (2)، وقوات الصاعقة (1)، والشرطة اليمنية (4)، والإصلاح (2)، قوات النخبة الحضرمية (1))، والتحالف (156)، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (3)، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - اليمن (1). ونُسب ما مجموعه

133 1 إصـــابة بين الأطفال إلى جناة مجهولي الهوية، من بينها 805 نتيجة متفجرات من مخلفات الحرب وأجهزة يدوية الصـنع، و 134 نتيجة لتبادل إطلاق النار بين أطراف مختلفة، لا سـيما بين الحوثيين والقوات المســـلحة اليمنية (105) وكذلك بين قوات الحزام الأمني والحوثيين (13). وتم التحقق من إصـــابات بين الأطفال في 20 محافظة من بين 22 محافظة، بما فيها محافظات الحديدة (345)، وتعز (336)، ومأرب (269)، والضالع (148)، وحجة (141)، والجوف (135)، والبيضاء (115)، وصعدة (114).

26 - ونجمت الإصـــابات بين الأطفال بالدرجة الأولى عن ما يلي: الذخائر المتفجرة (352 1)، بما في ذلك القصف بقذائف الهاون والمدفعية (387)؛ والغارات الجوية، بواسطة وسائل من بينها المُسيَّرات (160)؛ والقتال البري (390)؛ ومركبات عسـكرية دهسـت أطفالا أو اصـطدمت بمركبات مدنية (165). ومقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، انخفض عدد الأطفال الذين قُتلوا وشوِّهوا بسبب الذخائر المتفجرة، بما في ذلك القصـف بقذائف الهاون والمدفعية، وبسـبب الغارات الجوية وغيرها من الهجمات الجوية، بنسـبة تزيد على 22 في المائة. وانخفض عدد المصـابين من الأطفال من جراء القتال البري بنسـبة 38 في المائة. وزاد عدد الأطفال الذين قُتلوا وشوِّهوا جراء مركبات عسكرية بنسبة 36 في المائة.

27 - وكانت الذخائر المتفجرة وراء نسـبة 69 في المائة من الأطفال الذين قُتلوا (396) وشـوِّهوا (956)، وكان معظمها بفعل جناة مجهولي الهوية. وكان اسـتخدام هذه الوسـائل أكثر شـيوعاً في محافظات الحديدة (345)، وتعز (229)، ومأرب (174)، وحجة (149)، والجوف (116)، وصعدة (114). وتسبب هذا النزاع الذي طال أمده والفيضانات والأمطار الموسمية الغزيرة في صيف عام 2022 في نزوح السكان، مما عرّض ضـعاف الأهالي بشـكل متزايد لمخاطر متزايدة من الذخائر المتفجرة. ففي حزيران/يونيه 2022 على سـبيل المثال، أدى انفجار ذخيرة غير منفجرة في منطقة سـكنية من مديرية جبل حبشـــي بمحافظة تعز إلى مقتل شقيقين كان عمرهما يتراوح بين 12 و 16 عاماً.

28 - وكان القتال البري (390) السبب الرئيسي الثاني للإصابات بين الأطفال (20 في المائة) وساد بالدرجة الأولى محافظات تعز (103)، ومأرب (51)، والضالع (32)، وصعدة (29) وعلى طول جبهات القتال.

29 - ومسـت حوادث قتل أو تشـويه أطفال بسـبب دهسـهم بمركبات عسـكرية أو بسـبب اصـطدام تلك المركبات بمركبات مدنية 165 طفلا، وكانت السـبب الرئيســي الثالث للإصـــابات بين الأطفال (8,5 في المائة). ونُسـبت الانتهاكات بالدرجة الأولى إلى القوات المسـلحة اليمنية (59) وقوات الحزام الأمني (38). ووقعت معظم الحوادث في محافظات الضالع (48)، ومأرب (26)، وعدن (25)، وأبين (17)، وتعز (15).

30 - وتحققت فرقة العمل القطرية من مقتل (58) وتشـــويه (100) 158 طفلاً (112 فتى، 46 فتاة) في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. ونُسبت هذه الانتهاكات إلى الحوثيين (46)، والتحالف (30)، والقوات المسـلحة اليمنية والجماعات والقوات التابعة لها (27) (القوات المسـلحة اليمنية (21)، وقوات الحزام الأمني (6))، وتنظيم داعش (3)، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (1)، وجناة مجهولي الهوية (51).

جيم - الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى

31 - لا يزال الفتيان والفتيات ضعفاء ومعرَّضين لخطر العنف الجنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي وتزويج الأطفال قســـراً. وقد تحققت فرقة العمل القطرية من تعرّض 46 طفلاً للعنف الجنســـي (22 فتى و 24 فتاة) كانت أعمارهم تتراوح بين 5 أعوام و 17 عاماً. ووقع ما مجموعه 13 انتهاكاً منها في عام

2021، و 9 في عام 2022، و 24 في عام 2023. ونُسبت الانتهاكات إلى القوات المسلحة اليمنية والقوات والجماعات المسلحة التابعة لها (30) (القوات المسلحة اليمنية (16)، والشرطة اليمنية (6)، وألوية العمالقة (2)، واللواء الخامس (2)، ولواء القوات الخاصة (1)، وقوات الحزام الأمني (1)، وقوات دفاع شبوة (1)، وقوات النخبة الحضرمية (1))، والحوثيين (12) وجناة مجهولي الهوية (3)، وبشكل مشترك إلى قوات الحزام الأمني والقوات المسلحة اليمنية (1). وتعرض بعض الأطفال الناجين للاغتصاب عدة مرات وتعرضوا للتهديد، وذلك لثنيهم عن الإبلاغ عن تلك الانتهاكات وطلب المساعدة. وتم التحقق من معظم الحالات في محافظات حجة (12)، وعدن (9)، وحضرموت (6)، وتعز (5)، وأبين (3)، ولحج (3)، وعمران (2)، والضالع (2). ففي حزيران/يونيه 2022 على سبيل المثال، اختطف جنديٌ من القوات المسلحة اليمنية فتاة كانت تبلغ من العمر 16 عاماً واغتصبها على ساحل حضرموت.

32 - وما زال الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي قليلاً جداً بسبب الوصم، والخوف من الانتقام، والأعراف الاجتماعية الضارة، وغياب أو انعدام فرص الحصول على الخدمات، والإفلات من العقاب، والمخاوف المتعلقة بالسلامة، كما ورد أيضاً في تقارير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2021/312 و S/2022/272 و S/2023/413 و S/2024/292). وبالإضافة إلى ذلك، واجهت الأمم المتحدة تحديات عن السعي للتحقق من حالات العنف الجنسي بسبب صعوبات في الاتصال بالضحايا والالتقاء بهم وإجراء مقابلات معهم.

33 - وتحققت الأمم المتحدة من 8 حوادث عنف جنسي طالت 4 فتيان و 4 فتيات، وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونُسبت تلك الانتهاكات إلى الحوثيين (6) والقوات المسلحة اليمنية (2).

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

34 - تحققت فرقة العمل القطرية من 118 هجوماً شُنت على مدارس (56) ومستشفيات (62)، من بينها هجمات على المدارس والمستشفيات وأشخاص مشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات. فقد وقع ما مجموعه 46 هجوماً في عام 2021، و 35 هجوماً في عام 2022، و 37 هجوماً في عام 2023. وتعرضت مدارس ومستشفيات للهجوم و/أو التدمير و/أو النهب. وتعرض أشخاص مشمولون بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس والمستشفيات للتهديد والتخويف والاحتجاز.

35 - وتحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من هجومين على المستشفيات شنهما الحوثيون (1) وقوات الحزام الأمني (1)، كانا قد وقعا خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة.

الهجمات على المدارس والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس

36 - تم التحقق مما مجموعه 56 هجوماً على مدارس وأشخاص مشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس في محافظات تعز (18)، والحديدة (9)، وحضرموت (7)، ولحج (6)، ومأرب (3)، وإب (3)، والبيضاء (2)، والضالع (2)، وشبوة (2)، وأمانة العاصمة (1)، وحجة (1)، وريمة (1)، وصعدة (1). ونُسبت معظم الحوادث إلى الحوثيين (27)، تليها القوات المسلحة اليمنية والقوات والجماعات التابعة لها. (14) (القوات المسلحة اليمنية (7)، وقوات الحزام الأمني (3)، وألوية العمالقة (2)، والمجلس الانتقالي الجنوبي (2))، والتحالف (4)، و/أو نتجت عن تبادل إطلاق النار بين قوات النخبة الشبوانية والقوات

المسلحة اليمنية (1)، والحوثيين والقوات المسلحة اليمنية (2)، والحوثيين وقوات الحزام الأمني (1)، وجناة مجهولي الهوية (7).

37 - ونجمت معظم الهجمات التي شُنت على المدارس عن قصف جوي ومدفعي، مما أدى إلى إلحاق أضرار أو دمار بمرافق تعليمية وحجرات دراسية (32). ففي كانون الثاني/يناير 2022 على سبيل المثال، ألحقت أولية العمالقة أضراراً جزئية بمدرسة ابتدائية عندما أطلقوا قذيفة هاون على حوثيين كانوا متمركزين خلفها، مما منع 400 1 طفل من الذهاب إلى المدرسة لمدة سبعة أيام.

38 - وهاجمت أطراف النزاع 16 شخصاً من الأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس، وقامت بترهيبهم وتهديدهم واحتجازهم. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في آب/أغسطس 2022، دخل الحوثيون مدرسة في محافظة صعدة وهددوا معلّماً واعتدوا عليه واعتقلوه لرفضه دفع بعض المال لهم.

استخدام المدارس لأغراض عسكرية

39 - تم التحقق مما مجموعه 158 حالة من حالات استخدام مدارس لأغراض عسكرية، منها 49 حالة في عام 2021 و 77 حالة في عام 2022 و 32 حالة في عام 2023. ونُسبت معظم الحوادث إلى الحوثيين (133)، تليهم القوات المسلحة اليمنية والجماعات والقوات التابعة لها (21) (القوات المسلحة اليمنية) (9)، وقوات الحزام الأمني (2)، والقوات المشتركة (المعروفة أيضاً باسم قوات المقاومة الوطنية) (2)، واللواء الخامس (1)، وألوية العمالقة (1)، وقوات النخبة الحضرمية (1)، والإصلاح (1)، وقوات دفاع شبوة (1)، وقوات النخبة الشبوانية (1)، وقوات المقاومة الوطنية التابعة لطارق صالح (1)، وقوات الصاعقة (1))، وجناة مجهولي الهوية (4). لذلك أوقفت معظم المدارس المتضررة أنشطتها مؤقتاً. وكانت أكثر الحوادث شيوعاً في محافظات صعدة (34) وريمة (32) وعمران (24). ففي أحد أيام أيار/مايو 2021 على سبيل المثال، استخدم الحوثيون مدرسة ابتدائية في محافظة صعدة كسجن واحتجزوا فيها بعض المهاجرين الأفارقة.

40 - وهناك مخاوف مستمرة بشأن الأنباء التي تفيد بقيام الحوثيين بتنظيم "مخيمات صيفية" للأطفال، مما يجعلهم عرضة لمحتويات عسكرية.

41 - وتحققت فرقة العمل القطرية من استخدام 11 مدرسة (10) ومستشفى (1) لأغراض عسكرية، وهي حوادث وقعت في السنوات السابقة. وكانت تلك المدارس والمستشفيات قد أُخليت قبل بداية الفترة المشمولة بالتقرير.

الاعتداءات على المستشفيات والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمستشفيات

42 - تحققت فرقة العمل القطرية من 62 هجوماً على مستشفيات في محافظات لحج (13)، وأمانة العاصمة (10)، وتعز (10)، وشبوة (6)، وإب (4)، وحجة (3)، ومأرب (3)، والضالع (2)، والحديدة (2)، والمَحويت (2)، وحضرموت (2)، والجوف (1)، والبيضاء (1)، وريمة (1)، وعمران (1)، وعدن (1). ونُسبت هذه الحوادث إلى القوات المسلحة اليمنية والقوات والجماعات المسلحة التابعة لها (32) (القوات المسلحة اليمنية (13))، وقوات الحزام الأمني (11)، وألوية العمالقة (2)، والمجلس الانتقالي الجنوبي (2)، والشرطة اليمنية (2)، ولواء الصاعقة (1)، وبكل مشترك إلى القوات المسلحة اليمنية وقوات النخبة الشبوانية (1))، والحوثيين (16)، والتحالف (12)، وجناة مجهولي الهوية (2). وشملت الهجمات تدمير مباني مستشفيات ومعدات طبية (38)، وترهيب موظفين طبيين ومرضى (10)، واعتداءات على أشخاص

مشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمستشفيات أو مرضى (7)، وتدخلات أخرى (6)، واختطاف أشخاص مشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمستشفيات (4)، والنهب أو السرقة (2).

43 - وأتت معظم الهجمات التي شُنت في شكل قصف جوي ومدفعي، فدمَّرت مباني مستشفيات ومعدات طبية وأدت إلى تعليق مؤقت للخدمات الطبية. ففي كانون الأول/ديسمبر 2021 على سبيل المثال، دمّرت غارات جوية شنّها التحالف في أمانة العاصمة، في منطقة مكتظة بالسكان، مرفقين طبيين ومدرسة واحدة، من بين مبان أخرى، كما أدت إلى إصابة تسعة مدنيين بجراح.

44 - وفي حوادث أخرى، تعرّض أشخاص مشمولون بالحماية ممن لهم صلة بالمستشفيات للاعتداء والاحتجاز والتهديد. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2022 على سبيل المثال، اقتحمت القوات المسلحة اليمنية في محافظة مأرب عيادة طبية واحتجزت عاملة صحية بسبب ارتباط أقاربها المزعوم بالحوثيين.

استخدام المدارس لأغراض عسكرية

45 - تحققت فرقة العمل القطرية من استخدام 13 مستشفى لأغراض عسكرية على يد القوات المسلحة اليمنية والجماعات والقوات التابعة لها (7) (القوات المسلحة اليمنية (5)، وألوية العمالقة (1)، وقوات الحزام الأمني (1))، والحوثيين (6) في محافظات تعز (4)، وشبوة (3)، ولحج (3)، وريمة (2)، وصعدة (1). ففي آب/أغسطس 2023 على سبيل المثال، أغلقت جماعة الحوثيين مستشفى واستخدمته كمسكن لمُشرفيها ومرافقيهم المسلحين الذين كانوا يُعنون بتنظيم مناسبة للتعبئة والدعاية. واضطر الموظفون الطبيون إلى المشاركة في تلك المناسبة.

هاء - الاختطاف

46 - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 64 طفلا (53 صبياً و 11 فتاة)، كان بعضهم لا يتجاوز عمره 8 سنوات. وقد انخفض عدد عمليات الاختطاف التي تم التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تم التحقق من 43 انتهاكاً وقعت في عام 2021 و 17 في عام 2022 و 4 في عام 2023. وكان الحوثيون مسؤولين عن نسبة 48 في المائة من جميع الحالات (31)، تليهم القوات المسلحة اليمنية والقوات والجماعات التابعة لها (21) (قوات الحزام الأمني (12)، والقوات المسلحة اليمنية (5)، وقوات النخبة الحضرمية (2)، وألوية العمالقة (1)، ولواء حرس الحدود (1)) وجناة مجهولو الهوية (9) والسلفيون (3). وتم التحقق من معظم حالات الاختطاف في محافظات عدن (11)، وشبوة (10)، وصعدة (10)، وحجة (3)، ولحج (3)، وتعز (3).

47 - و من بين الأطفال المختطفين البالغ عددهم 64 طفلا، اختُطف ما مجموعه 14 طفلا لأغراض تجنيدهم واستخدامهم؛ وكان 4 أطفال من ضحايا العنف الجنسي. ووقت إعداد هذا التقرير، أُفرج عن 20 وظل 5 في الأسر، وكان 4 لا يزالون وقت إعداد هذا التقرير مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وأُفرج عن طفلين عقب مفاوضات جرت مع أُسرهم. ولا يُعرف مآل الأطفال الباقين. ففي نيسان/أبريل 2021 على سبيل المثال، ألقت قوات الحزام الأمني القبض على صبي كان يبلغ من العمر 14 عاماً أثناء غارة في محافظة عدن. وفتشت منزل الصبي وجسده، ثم اقتادته إلى معسكر في محافظة لحج، حيث احتُجز لمدة عشرة أيام قبل إطلاق سراحه، بعد وساطة من بعض شيوخ القبائل.

48 - وتحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 4 فتيان خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، نُسب اختطافهم إلى الحوثيين (3) والقوات المسلحة اليمنية (1). وأُطلق سراح جميع الفتيان الأربعة قبل هذه الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

49 - تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 806 2 من حوادث منع إيصال المساعدة الإنسانية، مما جعلها أكثر الانتهاكات شيوعاً. ومن بين تلك الحوادث، تم التحقق من وقوع 813 1 في عام 2021، و 901 في عام 2022، و 92 في عام 2023. وكان الحوثيون مسؤولين عن نسبة 75 في المائة من تلك الحوادث (049 2)، تليهم القوات المسلحة اليمنية والجماعات والقوات التابعة لها (409) (القوات المسلحة اليمنية (399)، وقوات الحزام الأمني (6)، وألوية العمالقة (4))، وجناة مجهولي الهوية (337)، والتحالف (11). ووقعت معظم الحوادث في محافظات أمانة العاصمة (791)، وصعدة (484)، والحديدة (386)، وعدن (374)، وحجة (164).

50 - ولا تزال جميع أطراف النزاع تفرض عراقيل بيروقراطية على المشاريع وعلى تنقُّل موظفي المساعدة الإنسانية. ويواجه المراقبون تحديات مستمرة عند السعي للتنقل بحرّية بين المحافظات لتوثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتحقق منها.

رابعا - التقدم المحرز في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها والتحديات القائمة في هذا المجال

الحوار مع حكومة اليمن

51 - واصلت فرقة العمل القطرية العمل مع حكومة اليمن لتيسير تنفيذ خطة العمل وخريطة الطريق لعام 2014 المعتمدة في عام 2018 بشأن إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. ففي عام 2021، أعادت حكومة اليمن تنشيط لجنتها الفنية المشتركة بين الوزارات. وفي تموز/يوليه 2021، حددت اللجنة الفنية المشتركة خلال حلقة عمل ستة أنشطة ذات أولوية في ما يتعلق بالتعجيل بتنفيذ خطة العمل وخريطة الطريق.

52 - وفي عام 2022، اجتمعت فرقة العمل القطرية في عدن مع الوزارات الرئيسية، بما فيها وزارة حقوق الإنسان ووزارة الدفاع. كما قدمت المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات لأعضاء اللجنة الفنية المشتركة في سعيهم لتنفيذ الأولويات الست. وفي آذار/مارس 2023، قامت اللجنة الفنية المشتركة بتعيين وتدريب 80 منسقاً عسكرياً من القوات المسلحة اليمنية والقوات والجماعات التابعة لها، ومن ضمنها قوات الحزام الأمني وألوية العمالقة. وكُلف هؤلاء المنسقون بالمساعدة على إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الطفل وحماية الطفل وحماية الأطفال والمدنيين، وتنفيذ أنشطة بناء القدرات والتدريب على خطة العمل وحماية الطفل، ضمن مجالات أخرى. وفي عام 2023، نظمت اللجنة الفنية المشتركة اجتماعات لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وقامت بزيارات ميدانية للوحدات العسكرية في عدن، لم يُعثر خلالها على أي طفل في صفوف قوات الحزام الأمني.

53 - وبدعم من فرقة العمل القطرية، قام أعضاء اللجنة الفنية المشتركة بزيارات تحقق إلى خمس منشآت في خمس مناطق عسكرية في جنوب البلاد في أيار/مايو 2022. وفي عام 2023، قاموا بزيارة إلى منشأة

تديرها قوات الحزام الأمني لتسليم نُسخ من الأوامر التنفيذية والتوجيهات العسكرية التي تحظر تجنيد الأطفال، ورصد عملية التجنيد ومناقشة تعيين مراكز تنسيق لحماية الطفل. وأفاد أعضاء اللجنة الفنية المشتركة بأنهم قاموا بأكثر من 100 زيارة إلى مرافق عسكرية ومراكز للشرطة ونقاط تفتيش عسكرية للتحقق من عدم استخدام الأطفال، كما قاموا بزيارات إلى سجون ومراكز للاحتجاز للتحقق من عدم احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بأطراف معادية في النزاع. وقالوا إنهم لم يعثروا خلال تلك الزيارات على أي أطفال يُستخدمون أو كانوا محتجزين هناك.

54 - وفي أيار/مايو 2022، زار وفد من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح عدن لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وخريطة الطريق، وإطلاق حملة العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة[2]، وتدريب أعضاء اللجنة الفنية المشتركة على المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مع التركيز على منع الانتهاكات الجسيمة. وفي صنعاء، اجتمع الوفد مع اللجنة الفنية المشتركة للدعوة إلى تحسين حماية الطفل وتقييم التحديات القائمة على أرض الواقع.

55 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، زارت الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح اليمن لتبادل الآراء حول تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك الأنشطة المعلقة. وفي عدن، اجتمعت بوزارات الحكومة واللجنة الفنية المشتركة. ودعت إلى منح موظفي الأمم المتحدة إمكانية دخول البلاد دون عوائق من أجل زيارة الثكنات والمنشآت العسكرية الأخرى للتحقق من عدم تجنيد الأطفال. وناقشت أيضاً تعهُّد قوات الحزام الأمني بتنفيذ خطة العمل لعام 2014 وخريطة الطريق لعام 2018، وشددت على أهمية الإبقاء على اللجنة الفنية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوزارات لضمان استمرارية التدابير من خلال استراتيجية وطنية للوقاية.

56 - وعززت فرقة العمل القطرية تعاونها مع اللجنة الفنية المشتركة بين الوزارات، بما فيها وزارة حقوق الإنسان ووزارة الدفاع في عدن، من أجل تيسير تنفيذ الأنشطة المعلقة وإنجازها والدعوة إلى ذلك، وكذلك لمواصلة منع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتخفيف من حدتها. وتشمل الأنشطة المعلقة تدريب وإنشاء وحدات حماية الطفل داخل القوات المسلحة اليمنية، واعتماد بروتوكولات لتسليم الأطفال المعتقلين و/أو المحتجزين بسبب ارتباطهم المزعوم أو الفعلي بأطراف النزاع إلى الجهات المدنية الفاعلة في مجال حماية الطفل.

الحوار مع تحالف دعم الشرعية في اليمن

57 - بموجب مذكرة التفاهم الموقّعة في آذار/مارس 2019، واصلت الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح العمل مع التحالف لتعزيز تدابير حماية الأطفال ومواصلة تنفيذ برنامج الأنشطة المحددة زمنياً الذي أُقرّ في كانون الثاني/يناير 2020. فقد عقد مكتبها اجتماعات منتظمة مع ممثلي التحالف والبلدان الأعضاء في التحالف لاستعراض ومناقشة التقدم المحرز والاتفاق على الأنشطة ذات الأولوية. ونُفذت

(2) كانت حملة العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، التي تستخدم الوسمة #ACTtoProtect، منذ إطلاقها على الصعيد العالمي في عام 2019 وحتى نهايتها في عام 2023، جزءاً من أعمال الدعوة العالمية التي يضطلع بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وقد نُظّمت في ثمانية بلدان مدرجة في الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما فيها اليمن.

الأنشطة المتفق عليها وقدم التحالف تقارير مرحلية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصل التحالف التحقيق في الحوادث التي تنطوي على إصابات بين الأطفال.

58 - وواصل التحالف العمل مع الممثلة الخاصة، بما في ذلك خلال زيارتها للرياض في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أُنجزت مذكرة التفاهم لعام 2019 والبرنامج ذي الصلة للأنشطة المحددة زمنياً.

الحوار مع الحوثيين

59 - في نيسان/أبريل 2022، وقع الحوثيون خطة عمل لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما فيها تجنيد الأطفال واستخدام الأطفال وقتلهم وتشويههم وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات. وفي هذا الإطار، تعاون الحوثيون مع فرقة العمل القطرية لتنفيذ التزاماتهم طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

60 - وفي ذلك السياق، اعتمد الحوثيون خريطة طريق مفصَّلة وعينوا منسقين عسكريين ومدنيين كبارا، ولجنة فنية مشتركة رفيعة المستوى للإشراف على تنفيذ خطة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر الحوثيون أمريْن توجيهيين عسكريين لحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم وإنهاء ومنع الهجمات على المدارس والمستشفيات. وعلاوة على ذلك، أصدر الحوثيون أمراً توجيهياً سياسياً يُلزم السلطات المدنية بأداء دور داعم في تنفيذ خطة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، وضع الحوثيون وأقروا إجراءات تشغيل موحدة لتحديد السن لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم والتعرف على هوية الأطفال في صفوف جيشهم، وكذلك لتقديم خدمات الرعاية المؤقتة لهؤلاء الأطفال. وفي وقت لاحق، قام الحوثيون، بدعم من فرقة العمل القطرية، بتدريب وحداتهم العسكرية على إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بتحديد سن المجنَّدين.

61 - ونظمت فرقة العمل القطرية وأعضاء اللجنة الفنية المشتركة حلقة عمل في كانون الأول/ديسمبر 2023 للتعجيل بتنفيذ خطة العمل، وهو ما أسفر عن وضع خطة تنفيذ مفصلة ومحددة زمنياً.

62 - وفي كانون الثاني/يناير 2023، زار أعضاء اللجنة الفنية المشتركة محافظة حجة واجتمعوا مع القادة المدنيين والعسكريين لإطلاعهم على محتوى خطة العمل والالتزامات ذات الصلة بها. وفي كانون الثاني/يناير 2023 أيضاً، يسَّروا إطلاق سراح خمسة أطفال كانوا محتجزين لارتباطهم المزعوم بأطراف معادية في النزاع، بموجب بروتوكول التسليم المبرم في نيسان/أبريل 2020.

63 - وقامت اللجنة الفنية المشتركة وفرقة العمل القطرية بزيارات مشتركة إلى مراكز التجنيد العسكري و "مدرسة صيفية" في صنعاء. وعلاوة على ذلك، قامت اللجنة الفنية المشتركة بزيارات إلى مواقع متضررة من النزاع وأجرت مناقشات مع السلطات المحلية، بما فيها القوات العسكرية، بشأن خطة العمل والتزامها بمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في اليمن.

64 - وفي عام 2023، كررت القيادة السياسية للحوثيين علناً تأكيد التزامها بحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف قواتها العسكرية.

65 - وفي عام 2023، زارت الممثلة الخاصة اليمن لتسريع تنفيذ الأنشطة المتبقية من خطة العمل لعام 2022. وعقدت خلال زيارتها اجتماعات في صنعاء مع قيادة الحوثيين وأعضاء اللجنة الفنية المشتركة الرفيعة المستوى لتعزيز تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

خامساً - الملاحظات والتوصيات

66 - على الرغم من انخفاض عدد الانتهاكات الجسيمة، ما زلت أشعر بالقلق من استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأحث جميع أطراف النزاع المسلح على إطلاق سراح جميع الأطفال وأشجّع جميع الأطراف على تيسير إعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع المسلح اجتماعياً واقتصادياً.

67 - وما زلت أشعر بالقلق من ارتفاع عدد الأطفال الذين قُتلوا وشوّهوا، لأسباب من بينها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، والقصف بقذائف الهاون والمدفعية، والغارات الجوية، وإطلاق النار وتبادل إطلاق النار بين القوات والجماعات المسلحة، وكذلك حوادث دهس الأطفال بالمركبات العسكرية، خاصة في عام 2021 وخلال الربع الأول من عام 2022.

68 - ويساورني القلق بوجه خاص إزاء استمرار ارتفاع عدد الأطفال الذين يُقتلون ويُشوهون بسبب الذخائر المتفجرة. لذلك أحث جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة، وعلى مواصلة وتكثيف الحوار البناء بشأن تيسير وصول أفراد الأمم المتحدة إلى مقاصدهم؛ ومن المهم للغاية أيضاً زيادة الجهود المبذولة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، ومساعدة الضحايا، ورسم خرائط المناطق الملوثة بتلك الذخائر وإزالتها. وأحث اليمن على أن يصبح طرفاً في اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها، وأن ينفذ تنفيذاً تاماً اتفاقية حظر استعمال تكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وأحث الجهات المانحة الدولية على تقديم المساعدة المالية والتقنية لمعالجة هذه المسألة.

69 - وما زلت أشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية، التي لا تزال أكثر الانتهاكات الجسيمة شيوعاً. لذلك أحث جميع أطراف النزاع على تيسير وصول المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ودون قيود. وأكرر دعوتي جميع الأطراف إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة القيود المفروضة على دخول حركة السلع التجارية والإنسانية إلى البلد وتوزيعها في جميع أنحاء البلاد من أجل الوصول إلى جميع السكان المدنيين. وأشدد على أهمية السماح للأطفال بالحصول فوراً على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والتغذية والمساعدة في مجال التحصين.

70 - وإنني أشعر بقلق عميق إزاء تشديد العراقيل والقيود التي تفرضها أطراف النزاع على حركة المراقبين. وأشجع الحكومة على دعم وتعزيز آليات المراقبة لحماية الأطفال.

71 - وأرحب بالهدنة الفعلية التي أعقبت الهدنة التي استمرت ستة أشهر على مستوى البلاد برعاية الأمم المتحدة والتي اتفقت عليها أطراف النزاع، باعتبارها أول توقف مؤقت للأعمال القتالية على الصعيد الوطني منذ عام 2016. وأحث الأطراف على دعم تنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد والمشاركة في الأعمال التحضيرية لاستئناف عملية سياسية شاملة، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحماية الطفل.

72 - وأرحب بعمل الحكومة المستمر في سبيل تنفيذ خطة العمل لعام 2014 وخريطة الطريق لعام 2018 لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وكذلك استضافة الممثلة الخاصة في عام 2023. وأرحب كذلك باستئناف أنشطة اللجنة المشتركة بين الوزارات، والدورات التدريبية بشأن حماية الطفل. وأنوه إلى التزام وزارة حقوق الإنسان ووزارة الدفاع بدعم تنفيذ خطة العمل. وأرحب بتيسير الزيارات إلى المنشآت

العسكرية للتحقق من التوجيهات المتعلقة بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتعيين وتدريب 80 منسقاً عسكرياً، وفصل عن الأطفال عن القوات المتحاربة.

73 - وأرحب بمشاركة قوات الحزام الأمني وألوية العمالقة في الأنشطة المضطلع بها في إطار خطة العمل وخريطة الطريق، وأدعو الجماعات المنتسبة إلى مجلس القيادة الرئاسي أن تلتزم التزاماً كاملا بخطة العمل وخريطة الطريق. وأهيب بالحكومة إلى أن تعتمد بروتوكول تسليم بشأن الإفراج عن الأطفال المعتقلين أو المحتجزين لارتباطهم المزعوم أو الفعلي بأطراف النزاع إلى الجهات الفاعلة المدنية المعنية بحماية الأطفال، وأن تنفِّذ إعلان المدارس الآمنة.

74 - وأرحب باستمرار تعاون التحالف مع الممثلة الخاصة، بما في ذلك خلال زيارتها للرياض في عام 2023، وأرحب باستكمال مذكرة التفاهم لعام 2019 والبرنامج ذي الصلة للأنشطة المحددة زمنياً.

75 - وأرحب باعتماد الحوثيين خطة عمل في عام 2022، وبالتقدم الكبير المحرز في تنفيذها، واستمرار عمل الحوثيين مع الأمم المتحدة، بما في ذلك خلال زيارة الممثلة الخاصة. وأرحب كذلك بالتقدم المحرز في إصدار التوجيهات العسكرية والسياسية دعماً لتنفيذ خطة العمل، وكذلك المبادرات الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم والاعتداء على المدارس والمستشفيات. وأنوه إلى إقرار إجراءات التشغيل الموحدة والتدريب على تقييم السن وزيارة الأمم المتحدة لمراكز التجنيد العسكري و "مدرسة صيفية". وما زلت أشعر بالقلق إزاء الأنباء التي تفيد بقيام الحوثيين بتنظيم "مخيمات صيفية" للأطفال، مما يجعلهم عرضة لمحتويات عسكرية. وأدعو الحوثيين إلى مواصلة إعطاء الأولوية لتنفيذ بروتوكول التسليم لعام 2020 للإفراج عن الأطفال الذين عُثر عليهم و/أو احتجزوا خلال العمليات العسكرية وتسليمهم إلى الجهات الفاعلة المدنية في مجال حماية الأطفال.

76 - وأهيب بجميع أطراف النزاع إلى السماح لموظفي الأمم المتحدة بالوصول دون عوائق إلى الأطفال المحتجزين في مرافق الاحتجاز أياً كان نوعها، بما فيها مراكز التجنيد والثكنات العسكرية، في إطار الجهود المبذولة للتحقق منهم والإفراج عنهم وإعادة إدماجهم في أسرهم. وينبغي معاملة الأطفال كضحايا في المقام الأول؛ ولا ينبغي احتجازهم إلا كخيار أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة، وينبغي السعي إلى إيجاد بدائل للاحتجاز وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي ووفقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، التي أقرّها اليمن.